

ولو كان صبيا او بهيمة **قوله** في بيته والخيمة في الصحراء المأبوت
في البنيان **قوله** ولو مكث في ذلك المجرم فان حكمه حكم
الدار **قوله** او مستعرا وان كان الناظر لم يصير مجازجه الا ذري
وغيره **قوله** وخذفته بالخا والذال المجعدين الرمي بين الصبي
بحصة او نحوها وبالمهمل الرمي بالحصاة ثم الاعلام للمولف
قوله فلا فود ولادية والمعوق فيه المنع من النظر سواء كانت
الحرمة مستورة ام لا ولو منعطف لعموم الاخبار ولا يتردد
سواء عاين العين وان كانت مستورة بثياب ولانه لا يري
ممن تستر وينكشف فيجسم باب النظر وظاهر ان ذلك يثبت
للمنظورة وخرج بما ذكر الاجنبي فليس له رمي الناظر **قوله**
مجردا قد يوجب من اعتبار التجرد وكون الناظر ممنوعا من النظر
انه لو كان الناظر امرأة والمنظور اليه امرأة مستورة ما بين السرة
والركبة فللارمي وهو متجه ثرايت في الناشئ عن البلقيني
ما يفيد ذلك في **قوله** اولى حرمة ويلحق بذلك ولله الامرد
الحسن فيما يظهر ولو غير متجرد وكذا اليه في غير كشف عورته ومثله
خفى مشكل ثم لم يجرم نظرا لفرقتين اليه مرفق في **قوله** كان
المستمع فلو انق اذنه لسق الباب ليستمع لم يجز رمية اذ ليس
السمع بالبصر في الاطلاع على العورات **قوله** المسجد والشارع فليس
له رمي عينه لان الموضع لا يختص به ولانه المأبوت حرمة
قوله اي اذا وجهه عبارة ثم روى لولم يجد غير الحجر والنشاب
جاز كظن في الصيال فيما اذا امكنه الرفع بالعصى ولم يجد
الح السيوف فيه عليه الزكشي **قوله** وبالحمد النظر انفا وعل
به صاحب الدار فلورماه شراري هو عدم القصد او عدم الاطلاع

لم يصدق

لم يصدق ولا شيء على الرمي لوجود الاطلاع ظاهرا وقصده امر
باطن لا يطلع عليه قال في الاصل وهذا اذهب الى جواز الرمي
بلا تحقق قصده وفي كلام الامام ما يدل على منعه وهو حسن انتهى
وظاهر ان ما ذكر ليس ذهابا لذلك ان لا يمنع ذلك ان تحقق بقرين
يعرف بها الرمي قصد الناظر بوض وشرحه **قوله** ولا بما قبله اي قبل
مجرد او هو قوله اليه **قوله** وما بعده وهو قوله من نحو ثقب **قوله**
وما بعده اي الثقب وهو قوله ولم يكن للناظر الخ **قوله** كالباب
المفتوح والشباك الواسع القيون لم يرم اي لتقصير صاحب
الدار الخ ان ينزله في رمية كما صرح به الى اوى الصغير وغيره
ويؤخذ من التعليل المذكور انه لو كان الفاحش للباب هو الناظر ولم
يتمكن رب الدار من اخلاقه جاز الرمي وهو الظاهر انتهى روى
وشرحه واعتمد **قوله** نفسا او مالا وضمان النفس علم عاقلته
وضمان المال عليه قال الامام ولم يتعلق الضمان برقبة البهيمة
لما نقل الضمان برقبة العبد لان الضمان فيما يتلفه بحال على
تقصير صاحبه او هي كالاالة والعبد كالمترم واقرب ما يودي
منه ما يلزم رقبته تتعلق بهما حرمي **قوله** غالب الكراعيه في
منحبه ثم قال في شرحه واشرت بقولي غالب الي انه قد لا يضمن
كان اركبها الاجنبي بعين اذن الولي صبيا او مجنونا لا يضبطها
مثلها او تحبسها انسان بعين اذن من صاحبها او غلبته فإ
ستقبلها انسان فزدها فانلفت شيئا في انصرافها فالضمان
على الاجنبي والناخبي والراد لو سقطت مائة اوراقها اميتا
فتلق به متى لم يضمن ولو صحبها سابق وقايد استويا في الضمان
اوراكب معها او مع احدها ضمن الراكب فقط انتهى **قوله** ضمن